النظام "الفردى" خيانة للثورة

فى ديمقراطيات مستقرة ، قد لاتكون مناقشات النظام الانتخابى على هذا القدر من الإلحاح والأهمية ، فثمة ديمقراطيات تأخذ بنظام الانتخاب الفردى ، وديمقراطيات أخرى تأخذ بنظام القوائم ، وثالثة تأخذ بنظم مختلطة ، لكن الأمر فى مصر الراهنة يبدو مختلفا جدا ، فالاختيار بين النظام الفردى ونظام القوائم أقرب إلى مسائل حق تقرير المصير .

فلم تعد القصة مصريا فى نزاهة إجراءات التصويت الانتخابى ، وقد جرت انتخابات ما بعد الموجة الثورية الأولى ـ فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ـ بدرجة نزاهة معقولة ، وانتهت إلى تفوق بدا كاسحا لجماعات اليمين الدينى ، وفى قلبها جماعة الإخوان ، وكانت الأسباب ظاهرة ، فقد لعبت الدعاية الدينية المكثفة دورها فى تزوير إرادة التصويت قبل الوصول لمحطة نزاهة الإجراءات ، ثم أن مزاج الرأى العام الخارج لتوه من قبو مبارك كان مؤثرا جدا ، فقد سادت الرأى العام وقتها رغبة عارمة فى تجريب الحكم "الإسلامى" لجماعات اليمين الدينى ، وقبل أن يفاجأ الرأى العام نفسه بالفشل المذهل لحكم الإخوان ، وهو ما أعاد الغضب السياسى والاجتماعى هادرا إلى أسفلت الشوارع ، وتوالت الموجات الثورية وصولا إلى ذروتها فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتى أسقطت الحكم البائس بقوة عشرات الملايين من الناس ، وفى سياق من التدنى غير المسبوق فى شعبية الإخوان وسواهم من جماعات اليمين الدينى ، وبدا الميل ظاهرا مطردا إلى نزع "أخونة المجتمع" قبل أن ينتهى إلى خلع "أخونة" الدولة ، وعلى نحو ما جرى فى انتخابات الطلاب والنقابات المهنية ، ودعك من النقابات العمالية ، فليس فيها وجود يذكر للإخوان من الأصل ، والمعنى ظاهر، فالأصل فى نتائج الانتخابات

هو مزاج الرأى العام ، وقد يكون للنظام الانتخابى دور مؤثر بحسب دقته فى قياس الرأى العام ، ويكاد لايوجد خلاف على أفضلية نظام القوائم فى قياس التحولات بمزاج الرأى العام ، فانتخابات القوائم سياسية تماما ، بينما انتخابات النظام الفردى تبدو أميل إلى نزع السياسة ، وتغليب عوامل ومؤثرات أخرى ، والتجربة الفعلية أثبتت فساد وجهة نظر الذين يروجون الآن لنظام الانتخابات الفردية ، وبعضهم - للأسف - من ذوى النزعة الثورية : ويتصورون أن الانتخابات الفردية أفضل ، وبدعوى أنها قد تقلص من نفوذ الإخوان الانتخابى ، وتنتهى إلى نتائج أفضل لجماعات ثورية ، وربما لا يوجد ما هو أبأس من هذه الطريقة فى التفكير ، فقد وقع أصحابها أسرى للوهم الجهول ، وربطوا بطريقة عشوائية بين فوز الإخوان السابق ووجود نظام القوائم بنسبة الثلثين ، وتصوروا أن نظام القوائم هو اللعنة التى لابد من تجنبها ، ولم يقرؤو النتائج بطريقة صحيحة ، فقد عكست أولوية مزاج الرأى العام وقتها ، وكان القياس أدق بنظام القوائم ، بينما كسب الإخوان على المقاعد الفردية بنسبة تقترب من ضعف الكسب بنظام القوائم ، والأرقام هنا تتكلم ، وتنطق بما جرى ، فقد كان العدد الكلى لعضوية البرلمان السابق ٤٩٨ مقعدا ، وجرت الانتخابات بنظام القوائم على ٣٣٢ مقعدا، حصل منها الإخوان على ١٢٧ مقعدا فقط ، أى بنسبة ٣٩٪ ، فيما كان الوضع مختلفا بشدة على المقاعد الفردية ، وكان عددها الإجمالى ١٦٦ مقعدا ، حصل منها الإخوان على ١٠٨ مقاعد ، أى بنسبة ٦٥٪ ، وكان الفوز الكاسح على المقاعد الفردية هو ما جعل الإخوان وقتها حزبا للأكثرية البرلمانية ، وبنسبة قاربت نصف إجمالى مقاعد البرلمان السابق ، وعلى العكس تماما مما يعتقد ذوى التفكير البائس ، فليس من مصلحة فى نظام الانتخابات الفردية لغير فريقين من أعداء الثورة ، ليس من مصلحة فى النظام اللعين سوى للفلول ، وإن كان المرجح أن يستفيد فلول جماعة مبارك أكثر من فلول جماعة الإخوان هذه المرة، والسبب ظاهر فى "البؤس الشعبى" الذى تعانيه جماعة الإخوان وأخواتها بعد الموجة

الثورية الثالثة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

العودة - إذن - لنظام الانتخابات الفردى ردة كاملة عن الثورة ، وتعيدنا بالضبط إلى نظام المخلوع مبارك، وتستنسخ برلمانا قريب الشبه من برلمانات عهد المخلوع ، وحيث يختفى حس السياسة، وتسود لغة التواطؤ فى المصالح الشخصية ، وقد يقال لك: إن تزوير إجراءات التصويت على طريقة ما قبل الثورة غير ممكن هذه المرة ، وهذا صحيح إلى حد كبير ، لكن الصحيح - أيضا - أن نظام الانتخابات الفردية يزور إرادة التصويت، ويضلل الناخب عن حقيقة السياسة التى يصوت لها ، ولا يعكس أبدا طبيعة التحولات الثورية الجارية فى وعى الرأى العام ، ويعيد نظام الرشاوى الانتخابية إلى النشاط مجددا ، وهو ما يعنى أن البرلمان المقبل قد يكون محجوزا للأغنياء ، وسواء كانوا تنظيما غنيا بملياراته المريبة كجماعة الإخوان ، أو طبقة غنية بملياراتها المسروقة كجماعة مبارك ، وإن كانت الساحة مفتوحة أكثر هذه المرة لجماعة مبارك التى لم تعزل سياسيا ، وبالذات مع دعم العائلات الأكبر والأغنى فى مناطق الريف والصعيد، أضف إلى ذلك ما تعلمه عن سوءات نظام الانتخاب الفردى ، فهو يهدر أغلب أصوات الناخبين ، ويتعامل معها كأنها لم تكن ، فالفائز بالمقعد الفردى من الجولة الأولى لا يلزمه سوى الحصول على صوت زائد عن نصف عدد المصوتين ، ثم يجرى رمى النصف الآخر فى أقرب سلة مهملات ، والفائز بالمقعد الفردى من الجولة الثانية قد لا يلزمه سوى الحصول على عشر أصوات الناخبين ، خاصة أن الإقبال على التصويت فى الجولة الثانية يكون أضعف بكثير ، فاغلب المرشحين الكثر يكونون قد خرجوا من الساحة ، وخرجت معهم الأصوات المتحمسة لتأييدهم ، وهو ما يعنى إعداما مدنيا لأغلب أصوات الناخبين ، وتكوين برلمان لا يمثل - حتى من الناحية الإجرائية - سوى شريحة محدودة جدا من الناس ، بينما يناط به حق وواجب وميزة التشريع والرقابة نيابة عن كل الناس ، وفى حالة مصر الراهنة ، سوف تكون هذه الشريحة المحدودة المحظوظة هى الشريحة

المضادة للثورة بامتياز ، وهذا مانعنيه بقولنا أن نظام الانتخاب الفردى خيانة للثورة ، والقول عندنا ظاهر ومباشر ، فكل مايزور إرادة الناس ، أو يتحايل عليها ، أو يغيب مزاج الرأى العام بأوسع طبقاته وشرائحه، كل ما يؤدى إلى ذلك يتنافى مع منطق الثورة ، ويواصل سيرة الغدر بها، خاصة أن الثورة المصرية من طراز خاص جدًا ، فهى ثورة تقوم ، لكنها لاتحكم مباشرة ، وما من وسيلة لأن تحكم سوى بالطريق الانتخابى ، وبتكوين برلمان وانتخاب رئيس من مزاج ثورى ، وهو مالا يمكن التقدم إلى تحقيقه برلمانيا سوى بنظام القوائم النسبية المفتوحة غير المشروطة ، والتى تكفل المساواة التامة فى حق الترشح ، ويتاح فيها حق تكوين القوائم للأحزاب والجماعات والمستقلين على حد سواء ، وتكون القوائم كاملة أو ناقصة بحسب أحوال صناعها ، وتتخذ فيها كل قائمة اسما وشعارا ورمزا للتيسير على الناخبين البسطاء والأميين ، ويكون التصويت فيها على أساس سياسى ، وتحتفظ لكل صوت انتخابى بأثره المباشر فى تكوين البرلمان ، فنظام القوائم لايهدر الأصوات على طريقة النظام الفردى، وهذه ميزة حاسمة، ثم أنه يخفف إلى أبعد حد من التأثير السلبى المتضخم لنفوذ المال والبلطجة والعائلات فى النظام الفردى، والأهم بكثير أن نظام القوائم يفتح الطريق لتكوين برلمان الوعى الجديد ، ويتيح للشباب والنساء فرصا هائلة لا تتاح بالبداهة فى النظام الفردى ، والثورة المصرية ـ فى ملمحها الخاص جدا ـ هى ثورة الشباب والنساء ، وهى ثورة إزاحة النخب القديمة المريضة المتواطئة ، والتى يراد إحياء دورها بنظام الانتخاب الفردى ، وتوفير فرصة "شرعية انتخابية" موهومة تتآمر على الثورة باسم الثورة ، وتماما كما فعل الإخوان من قبل، فانتبهوا أيها الثوريون الآن ، وقبل أن يفوت الأوان .

"القدس العربى " فى ٢ من سبتمبر٢٠١٣